المناطق العشوائية والمشكلة في حد ذاتها ليس مصرية فقط، فثلث سكان مدن العالم النامي يعيشون في مناطق مختلفة ويعانون ظروف المسكن السيئ وغير الملائم وهي المساكن التي أقيمت داخل المناطق الحضرية المتخلفة أو التي أقيمت بوضع اليد في مناطق الأطراف الحضرية [٤٠] وقد أكد إبرامز (Abramz) وأولئك الذين اهتموا بقضية الإسكان الحضري في الدول النامية إلى وجود عجز في الإسكان يبلغ معدلات مذهلة، ويزداد تفاقمًا باستمرار نتيجة تزايد معدلات الهجرة الوافدة إلى المراكز الحضرية وبالتالي الضغط الشديد على المساكن القائمة ما يعجل بتلفها ويجعلها غير صالحة للاستعمال البشري أو الآدمي [٤١].

ومن أجل ذلك فقد أصبحت مشكلة الإسكان الحضري واحدة من المشكلات المحورية التي تشغل عالم الاجتماع والمخطط الحضري، ومسئول التنفيذ على حد سواء، ذلك أن الهدف من توفير الإسكان لا ينحصر في مجرد إقامة أو تشييد مبان صماء في المدن، لكن ارتباط هذه القضايا بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يشبعها المجتمع ما جعلها تأتي في مقدمة الأولويات التي يجب أن يهتم بها المخطط الحضري، لأن المسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان نظرًا لأنه يحدد مكانة الشخص في علاقاته بمكان العمل والأنشطة الأخرى، لذلك فإنه يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية والخيارات المتاحة أمام الإنسان، هذا فضلاً عن كونه عاملاً رئيسيًا في استغلال الوقت ورعاية الأسرة والتأثير على دخل الأسرة وأوجه الإنفاق الأخرى [٤٢]. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في التعامل مع مشكلات الإسكان في بعض الدول النامية، فإنه من المحتمل في دول أخرى عديدة أن يصبح العجز من توفير المساكن أكثر خطورة في العقود المقبلة، كلما زاد التحضر وزاد تركز الفقراء في المدن، وفي هذا السياق يمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضري في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل الآتية والتي تتمثل فيما يلي:

- التناقضات الشديدة المرتبطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديمقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.